

Distr.: General
13 September 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أحيل إليكم تقرير الممثل السامي المعني بالانتخابات في كوت ديفوار، أنطونيو مونتيرو، عن الزيارة الأولى التي قام بها إلى المنطقة في الفترة من ٨ إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه المسألة.

(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق

تقرير الممثل السامي المعني بالانتخابات في كوت ديفوار

١ - يتضمن هذا التقرير الذي قد ترغبون في إحالته إلى أعضاء مجلس الأمن، وصفاً لزيارتي الأولية التي قمت بها إلى كوت ديفوار، إثر تعييني ممثلاً سامياً معنياً بالانتخابات في ذلك البلد. وقد خُطّطت هذه الزيارة كخطوة أولى في إنشاء مكتب الممثل السامي المعني بالانتخابات في كوت ديفوار، وكوسيلة لإقامة اتصال مع جميع الجهات الفاعلة الهامة في العملية.

٢ - قمت بزيارة كوت ديفوار في الفترة من ٨ إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وصحبي في تلك الزيارة جزء من الموظفين الأساسيين في مكنتي، بالإضافة إلى موظف من الأمانة العامة (شعبة المساعدة الانتخابية). وكان اهتمامي أثناء هذه الزيارة منصبا على إقامة اتصال مع أوسع نطاق ممكن من الجهات الفاعلة، ولأثبت لهم أن الشفافية ستكون الركن الرئيسي في النهج الذي سأبذره في القيام بمهمتي، والأساس الوطيد لمنهجية عملي. وكنت مهتماً كذلك في جس نبض الحالة، وتقرير ما إذا كان هناك التزام حقيقي في المضي قدماً نحو إجراء الانتخابات. ويسرني في هذا الصدد، أن أبلغ عن حدوث تطور إيجابي، كما ستلاحظون أدناه، يتعلق بوجه خاص بالنقطتين الرئيسيتين العالقتين اللتين تتطلبان حلاً على سبيل الأولوية وهما إصلاحات ليناس - ماركوسي التشريعية وإعادة تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة. وهذا بالطبع ليس من قبيل المبالغة في تبسيط الأمور. فهناك صعوبات لا بد من الإقرار بها. وترتبط مسألة إجراء الانتخابات في حد ذاتها ارتباطاً وثيقاً بإحراز تقدم على الجهات الأخرى ولا سيما على الجبهة الأمنية، وستعتمد عليه في نهاية المطاف.

٣ - والتقيت أثناء الزيارة بطيف واسع من الجهات الفاعلة، بما فيها السلطات الوطنية (الرئيس لوران غباغبو، ورئيس الوزراء سيدو ديابارا، والمجلس الدستوري، والوزراء، واللجنة الانتخابية المستقلة القائمة، بالإضافة إلى الوكالات الأخرى التي لعملها تأثير على العملية الانتخابية)، والأحزاب والحركات السياسية (مجموعة الـ ٧ وحزب العمل الإيفوري والقوات الجديدة)، والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والوكالات)، بالإضافة إلى الممثلين الدبلوماسيين للعديد من البلدان والمنظمات الدولية.

٤ - أما فيما يتعلق بالموضوع، فقد كنت منشغلاً مع اقتراب الزيارة بمسألتين رئيسيتين وهما: مسألة تطابق مجموعة التشريعات التي أقرها الرئيس غباغبو مؤخراً مع الاتفاقات ذات الصلة، والحاجة الملحة إلى إعادة تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة. وتعلمون أن هناك صلة بين المسألتين، صلة مباشرة تتعلق بالمدى الذي تعتبر فيه اللجنة الانتخابية المستقلة جزءاً من

تلك الصفقة وغير مباشرة تتعلق بالشروط التي وضعها بعض الأطراف، والتي إذا لم يتم الوفاء بها، فإنها لن تسمي ممثليها في اللجنة الانتخابية المستقلة الجديدة.

٥ - وأثناء هذه البعثة الأولى، وبناء على دعوة من سلطات جنوب أفريقيا، قمت كذلك بزيارة جنوب أفريقيا للاجتماع مع وسيط الاتحاد الأفريقي، الرئيس قهابو مبيكي. ورافقني ممثلكم الخاص لكوت ديفوار، بيير شوري، الذي قدم لي ولموظفي بصفة شخصية ومن خلال خدمات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مساعدة هامة في قيامي بهذه البعثة. وأتاحت الزيارة الفرصة لمواصلة استعراض مسألة الصفقة التشريعية مع الوسيط، بالإضافة إلى قراره السابق بشأنها.

٦ - وفي جميع الاجتماعات التي عقدتها أثناء وجودي في كوت ديفوار، اغتنمت الفرصة لتذكير محوري بولاية الممثل السامي على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٦٠٣ (٢٠٠٥)، ولأشير إلى المنعطف الحاسم الذي وصلت إليه عملية السلام الإيفوارية، وخاصة في ما يتعلق بفرص إجراء الانتخابات الرئاسية في الموعد المقرر. وبينما كنت أؤكد دوماً أن الانتخابات ليست في حد ذاتها الدواء الشافي لجميع العلل، قمت بتذكير محوري بأنه ليس من الممكن حل الأزمة الإيفوارية دون إجراء انتخابات موثوقة يحظى إجراؤها ونتائجها باحترام كل من الجهات الفاعلة الوطنية والمجتمع الدولي بأسره.

٧ - ولكي يتسنى إجراء هذه الانتخابات، لا بد من وجود لجنة انتخابية مستقلة جاهزة للعمل دون أي مزيد من الإبطاء، لا تشوبها مشاكل المشروعية السياسية التي تواجهها اللجنة الحالية نظراً لأن تكوينها لا يتفق مع الشروط الواردة في اتفاقي ليناس - ماركوسي وبريتوريا.

٨ - وعلى الرغم من أي تجنّب التصدي بوجه خاص لمسألة استصواب إجراء الانتخابات في الموعد المقرر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، فقد برزت في مناسبات عدة على نحو لم يمكن تجنّبه. وألححت باستمرار إلى وجود تشابه بين العملية الانتخابية وقطار يغادر المحطة، ويتوقف في عدة محطات في طريقه إلى مقصده - فإذا لم يغادر المحطة، فإنه لن يتمكن من الوصول إلى مقصده أبداً. والأمر المهم هو أن يغادر القطار المحطة ولكي يفعل ذلك، فإنه يحتاج إلى أن يكون محركه في المكان المناسب وهو اللجنة الانتخابية المستقلة.

٩ - وقد حظيت هذه الرسالة بقبول حسن من جانب محوري، ولا سيما الأحزاب والحركات السياسية. ومن بين الأطراف التي أتيحت لي فرصة اللقاء بها، قامت مجموعة السبعة التي كان جميع أعضائها حاضرين بتذكيري بعدم ارتياحهم لبعض جوانب الصفقة التشريعية التي اعتمدها الرئيس غباغبو، والتي سبق إبلاغها إلى الوسيط. ومع ذلك، فقد تعهد

أعضاء الأحزاب السياسية الأربعة في هذه المجموعة وهي (حركة قوى المستقبل، والحزب الديمقراطي في كوت ديفوار - التجمع الديمقراطي الأفريقي، وتجمع الجمهوريين، واتحاد الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار) بالتزامات لا شك فيها بتسمية ممثليها في اللجنة الانتخابية المستقلة المعاد تشكيلها دون أي مزيد من الإبطاء، بينما تواصل ممارسة الضغوط بشأن المسائل المعلقة. واعترضت حركات القوى الجديدة الثلاث، مفضلة تأجيل الإبداء بأي تعليق إلى حين اجتماعي بها كلا على انفراد، الذي كان مقررا لليوم التالي. وأشار رئيس حزب العمل الإيفواري، في اجتماعه معي على انفراد، أن حزبه لن يؤخر تعيين ممثليه.

١٠ - وفي اجتماعي مع القوى الجديدة، في بواكي، حيث كان ممثلكم الخاص حاضرا كذلك، توصلت إلى استنتاج مفاده أنها ستجري مشاورات فيما بينها وتتوصل إلى قرار بشأن تسمية ممثليها في اللجنة الانتخابية المستقلة قبل نهاية زيارتي الأولى. بيد أنها قبل التوصل إلى هذه النتيجة، أكدت من جديد، شواغلها، لا بشأن صفقة التشريعات وقرار الوساطة بشأنها فحسب، وإنما بشأن المسألة التي تعتبرها بمثابة النزاع الرئيسي وراء الأزمة الإيفوارية - وهي مسألة "الهوية"، وحرمان بعض قطاعات المجتمع من حقوقها في الجنسية، وتهميش الكثيرين الذين حُرِّموا من الحصول على أوراق إثبات الهوية مع كل العواقب التي تترتب على مثل هذا الوضع في مجتمع يعتبر فيه إبراز بطاقات إثبات الهوية جزءا أساسيا من إجراءات عديدة ومن الأنشطة اليومية.

١١ - ويسرني أن أبلغكم بأن القوى الجديدة بعد هذه المشاورات الداخلية، بعثت إليّ برسالة مؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أشارت فيها إلى التزامها الصارم بتسمية ممثليها في اللجنة الانتخابية المستقلة دون مزيد من الإبطاء.

١٢ - وكان الحضور من جانب القوى الجديدة أثناء اجتماعنا معها هاماً في حد ذاته. وأشارت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يستقبل فيها غويوم سورو الأمم المتحدة بوجود المجموعة الكاملة من أعوانه المدنيين والعسكريين، بما في ذلك قادة المناطق الست. ومن شأن هذا المظهر من مظاهر الوحدة أن يعطي ضمانات، إذا نفذت الجبهة الوطنية قرارها الإيجابي بالمشاركة في اللجنة الانتخابية المستقلة، بأنه سيكون قرارا يلتزم به الجميع.

١٣ - وعلى الرغم من أن هذه المسألة تتجاوز العملية الانتخابية في حد ذاتها، فإنها مع ذلك تتصل بالموضوع، نظرا لما لها من تأثير على مسألة مَنْ يستطيع التسجيل كناخب. وأود في هذا الصدد أن أشير إلى اجتماعي مع وزير العدل الذي ما فتئت وزارته تقوم بالتشاور مع الوكالات الأخرى ذات الصلة، بدراسة طرائق تنظيم وإجراء جلسات متنقلة لإصدار نسخ

مطابقة من سجلات الولادة، التي تعتبر شرطاً للحصول على شهادات الجنسية، والتي تعتبر شرطاً لازماً لإصدار بطاقات إثبات الهوية الوطنية. ومن شأن هذا النهج المقترح أن يحشد عملياً جميع قضاة المحاكم الدنيا الموجودين خلال فترة تمتد لبضعة أشهر، مما يتيح الفرصة لعدد يتراوح من ٢ إلى ٢,٥ مليون شخص ذكر أنهم يفتقرون إلى الوثائق اللازمة للحصول على بديل عن شهادات ولادتهم.

١٤ - وتذكرون أنه كان هناك العديد من الرسائل التي تم تبادلها بين مختلف الأحزاب الإيفوارية والوساطة منذ أن قام الرئيس غباغبو بإصدار سلسلة من المراسيم في ١٥ تموز/يوليه. وكان هناك شاغل رئيسي وخاصة في معسكرات الحزب الديمقراطي في كوت ديفوار - التجمع الديمقراطي الأفريقي، وتجمع الجمهوريين والقوى الجديدة يتمثل في أن صفقة التشريعات لا تلتزم التزاماً تاماً بشروط اتفاق ليناس - ماركوسي وبريتوريا. وكان من رأي الوساطة أن المراسيم تفي بالشروط بوجه عام، مما أدى إلى تشكيل القوى الجديدة بوجه خاص في إخلاص الوساطة. وفي سياق اجتماعنا مع الرئيس مبيكي، قمنا باستعراض هذه المسائل المعلقة، وكان مقتنعاً بأنه كان هناك بعض مجالات الشك التي تقتضي مزيداً من التوضيح، والتي وافق بشأنها على الكتابة إلى الرئيس غباغبو. وكان قبل اجتماعنا قد أصدر قراراً بشأن العلاقة التنفيذية بين اللجنة الانتخابية المستقلة والمعهد الوطني للإحصاءات، يفيد بأن المعهد تابع للجنة. وفيما يلي المسائل التي وافق حالياً على الكتابة بشأنها إلى السيد غباغبو:

- بعض الفئات الإضافية من الأشخاص الذين ينبغي أن يتمتعوا بحقوقهم في الجنسية الإيفوارية والذين إما أنهم تم تجاوز حقوقهم أو لم يُعترف بها في القرارات الصادرة؛
- ضرورة توضيح أن اللجنة الانتخابية المستقلة حرة في تنظيم شؤونها بأية وسيلة كانت على الصعيد المحلي وأنه سيتم بذلك تهدئة القلق إزاء التمثيل المتعدد الأحزاب على تلك المستويات؛
- الأهمية التي يتسم بها عدم وضع شروط إضافية فيما يتعلق بطريقة إثبات الجنسية الإيفوارية (التي حددها القرارات الصادرة في ١٥ تموز/يوليه بصورة فعالة)؛
- تحديد الظروف الاستثنائية التي يجوز للأطراف بموجبها أن تسحب ممثليها المعيّنين في اللجنة الانتخابية المستقلة وتحديد أساليب هذا السحب (بعد التشاور مع اللجنة الانتخابية المستقلة والممثل السامي لشؤون الانتخابات وبالاتفاق مع الوسيط).

١٥ - وعلى الرغم من سعادتي لإبلاغكم بهاتين النتيجتين العامتين لزيارتي الأولى، فإنه حري بي أن ألفت انتباهكم إلى ما يتباني من قلق بشأن بعض العقوبات المحتملة والفعالية التي

تعرض التقدم في تنظيم عملية الانتخابات، وبالفعل عملية السلام الأوسع. وتشمل هذه العقبات ما يلي:

(أ) التأخير في تنصيب اللجنة الانتخابية المستقلة الجديدة، الأمر الذي ربما يرتبط بالشكوك التي تتردد إزاء القرارات الرئاسية الصادرة يوم ١٥ تموز/يوليه، وعلى الرغم من أن المساعي الإضافية التي بذلها الرئيس مبيكي قد تصدت لتهدئة معظم هذه الشكوك، فإنه يمكن الاحتجاج بأسباب أخرى لإيجاد حالات تأخير إضافية؛

(ب) صعوبة التوصل إلى اتفاق عام فيما بين الأحزاب السياسية بشأن النظام الداخلي للجنة الانتخابية المستقلة وضرورة التوصل إلى مثل هذا الاتفاق بسرعة؛ ويعتبر تنصيب اللجنة الانتخابية المستقلة وتشغيلها شرطا أساسيا لازما لبدء العملية الانتخابية؛

(ج) مسألة تحديد الهوية الوطنية المشحونة بالعواطف، وضرورة تحويل اللغة الواضحة لاتفاق ليناس - ماركوسي إلى واقع على الأرض (من المؤسف أن عملية تحديد الهوية لا تزال معطلة، بسبب مزيج من العوامل)؛

(د) العقبات السياسية والسوقية أمام نشر نحو ٣٠٠ قاض في جميع الأقاليم لإجراء الجلسات المتنقلة؛

(هـ) عدم إحراز تقدم إلى الجبهة الأمنية (عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وحل الميليشيات، وما إلى ذلك)؛

(و) حالة تعبئة الموارد اللازمة للعملية الانتخابية التي تدعو إلى القلق نوعا ما.

١٦ - ويشير الاجتماع مع الرئيس مبيكي إلى الإمكانات الهائلة المتوفرة فيما لو تم تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة ووساطة الاتحاد الأفريقي من خلال التشاور المستمر على أعلى مستوى ممكن. وسيؤدي هذا التعاون بكل تأكيد إلى المساعدة على تقليل هذه المشاكل التي يمكن أن تنشأ بشأن النصوص التشريعية أو الصكوك الأخرى التي يصدرها الرئيس أو الحكومة إلى أدنى حد ممكن. وتعتبر مسألة إثبات الهوية عملية طويلة الأجل يتعين أن تتخذ بشأنها تدابير طارئة فورا، إذا كان يتعين تهدئة خواطر القوى الجديدة. كما تحتاج الحالة الأمنية إلى مضاعفة الجهود، سواء في الشمال أو الجنوب، إذا كان يتعين تهيئة مناخ ملائم لإجراء الانتخابات.

١٧ - وأود أن أؤكد بوجه خاص على مسألة تمويل العملية الانتخابية. وبغض النظر عن الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي قام بإنشاء مشروع لتعبئة وإدارة موارد المجتمع الدولي، فإنه لا تزال هناك فجوة هامة في الميزانية الإجمالية للانتخابات. كما

أود أن أضيف إلى أنه ليس هناك في الواقع ميزانية انتخابية نهائية. ويعزى ذلك بصورة مباشرة إلى حالة انعدام اليقين المؤسسية التي طغت على العملية طيلة الأشهر الماضية والتي تتمثل فيما يلي: وجود لجنة انتخابية مستقلة لا تتسم بالمشروعية بصورة كاملة تقريبا، وتكليف المعهد الوطني للإحصاءات بتولي مسؤوليات اللجنة الانتخابية المستقلة القانونية الهامة، وتحفظ المانحين في الإعلان عن التزاماتهم في مثل هذا السياق. ويفسر هذا التحفظ من جانب المانحين جزئيا بعدم وجود التزام سياسي حقيقي على ما يبدو من جانب الأحزاب الإيفوارية لدفع عملية السلام قدما.

١٨ - وتبلغ فجوة التمويل، حسب الميزانية الموحدة التي أعدها مكتب رئيس الوزراء، (بالاستناد إلى الأرقام المستمدة من اللجنة الانتخابية المستقلة الحالية والمعهد الوطني للإحصاءات، والتي عدلها مكتب رئيس الوزراء) ومع مراعاة النوايا المعلنة للحكومات والمفوضية الأوروبية، ٣١ مليون دولار تقريبا. وسيكون من دواعي الأسف أن نجد أنفسنا، بعد أن قمنا بدفع الأحزاب الإيفوارية إلى حد بعيد، في وضع توجد فيه لجنة انتخابية لكن دون أية موارد للمضي قدما في عملية الانتخابات. وعلى الرغم من أن من المفهوم أن المانحين قد يترددوا، في حال عدم وجود إشارة قوية إلى توفر الإرادة السياسية الحقيقية، إنني أحثكم بقوة على النظر في القيام بمساع مع البلدان المانحة الرئيسية من أجل توفير الموارد اللازمة لبدء عمل اللجنة الانتخابية المستقلة بعد إنشائها فورا.

١٩ - وفيما يتعلق بموعد إجراء الانتخابات، على النحو المذكور أعلاه، حاذرت أن أربط هذه العملية بمنطق يتمثل في تأجيل محتوم يرجح معه توقف الجوانب الأخرى من عملية السلام، وفي عدم مغادرة "القطار" المحطة مطلقا. وقد نصحتني الخبراء التقنيون بأن إمكانية إجراء الانتخابات بحلول ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر أمر مثير للمشاكل بصورة متزايدة. بيد أن من المفضل أن ندع النقاش بشأن هذه المسألة إلى ما بعد إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة الجديدة، حين يمكن اتخاذ قرار بشأن تحديد الموعد الجديد، عند الضرورة الذي يمكن عنده أن تنظر الوساطة في آثار مثل هذا القرار على المدى الأطول، وذلك نظرا للمواعيد النهائية التي يفرضها الدستور الإيفواري. وفي الوقت نفسه، سيكون أمام اللجنة الانتخابية المستقلة مهمة حاسمة تتمثل في قيام جميع الأطراف بصياغة وقبول مدونة لقواعد السلوك الانتخابية التي ستساعد على تهيئة الظروف اللازمة للقيام بالحملة وإجراء الانتخابات.

٢٠ - وقد سعت على النحو المشار إليه أعلاه، أن أجري مشاوراتي بصورة جامعة إلى أقصى حد ممكن. وأشارت في هذا الصدد إلى أني لم أتمكن من مقابلة رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية ووزير إدارة الأقاليم، اللذين قيل إنهما في إجازة خارج البلد، ورئيس الجمعية

الوطنية، الذي لم يتمكن من استقبالي بسبب مشاكل تتعلق ببرنامج عمله. وآمل أن أتمكن من مقابلته بعد عودتي إلى أبيجان.

٢١ - ولي وطيد الأمل بأن يساهم تعييني مساهمة إيجابية في عملية السلام الإيفوارية، وأغتنم هذه المناسبة لأعرب عن امتناني لكم ولممثلكم الخاص ولعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في أبيجان، وبالمنسق المقيم والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعزم أن أعود إلى كوت ديفوار قريباً، لمواصلة جهودي الرامية إلى إحراز تقدم في الأعمال التحضيرية للانتخابات، وفي الوقت نفسه، لا يزال موظفو مكثي الأساسيون في أبيجان، وسيلتحق بهم موظفون إضافيون قريباً. ونعتزم إبقاء المكتب صغيراً وجاهزاً للعمل، بإضافة خبراء استشاريين في الأجل القصير حسبما تقتضي سرعة العملية والمرحلة التي تصل إليها.